قطاع البترول في لبنان:
تاريخ، فرص وتحدّيات

ناصر حطيط
رئيس هيئة إدارة قطاع البترول - لبنان

ملخص

تعرض هذه الورقة شرحاً حول أنشطة هيئة إدارة قطاع البترول الحالية ورؤيتها المستقبلية في ما يتعلق بتطوير قطاع البترول الناشىء في لبنان. وتقدّم لمحة سريعة عن صناعة البترول والفرص التي من المتوقّع أن تخلقها هذه الصناعة والتحدّيات التي ستواجهها وكذلك الخطوات المستقبلية. وتسعى إلى تبيان عائد الدولة في كل مرحلة من مراحل هذه الصناعة بدءاً من مرحلة استكشاف هذه الموارد الهيدروكاربونية في المياه البحرية اللبنانية التي تشكّل عامل جذب مهمّ للاستثمارات الأجنبية، مروراً بمرحلة المعالجة وصولاً إلى الصناعات البتروكيميائية. وتقدم هذه الورقة توصيات تتيح للبنان تحقيق الاستفادة القصوى من الصناعة البترولية. تنقسم هذه الدراسة إلى ست محاور: ١- نبذة تاريخية عن استكشاف البترول في لبنان، ٢- الوضع الحالي لقطاع البترول، ٣- الفرص المتاحة خلال مرحلتي الاستكشاف والإنتاج، ٤- الفرص المتاحة في قطاع الصناعات البتروكيميائية والتسويق، ٥- التحدّيات، ٦- الخلاصة والتوصيات.

الكلمات المفتاح

لبنان - التنقيب عن النفط في لبنان - الاستكشاف والإنتاج - الصناعات البتروكيميائية - الاستثمارات - الفرص والتحدّيات - توصيات - هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان.

مقدّمة

إن التنقيب عن النفط في لبنان ليس مسألة مستجدّة، فخلال القرن الماضي، وتحديداً في عام ١٩٢٦، أصدر المفوّض السامي الفرنسي هنري دو جوفنيل تشريعاً أجاز فيه التنقيب عن مناجم النفط والمعادن واستثمارها واستخراجها. وفي الحقبة الممتدّة بين الثلاثينيات والسبعينيات، جرى حفر عدّة آبار في البرّ اللبناني وقد وصل عمق بعضها إلى ثلاثة آلاف متر تقريباً، لكن دون أن يتم العثور على النفط فيها. في مرحلة لاحقة، أسفرت القراءة المعاصرة لدراسة جيولوجية تناولت وصفاً للطبقات الجوفية التي تمّ الحفر فيها، والتي استندت إلى آراء الجيولوجيين الذين أشرفوا على عمليات الحفر آنذاك، عن إمكانية وجود غاز الميتان والموارد الهيدروكاربونية الثقيلة. غير أنّ المستثمرين لم يبدوا اهتماماً بالغاز في ذلك الوقت، فضلاً عن أن الكلفة الباهظة لعمليّات إنتاج وتصنيع الموارد

الهيدروكاربونية الثقيلة لم تكن عاملاً مشجعاً للاستثمار. لهذه الأسباب، اصطدمت أنشطة الاستكشاف بعقبات كبيرة، كما أدّى تدهور الأوضاع الأمنية الناتج عن الحرب الأهلية التي اندلعت في السبعينيات إلى زيادة العوائق.

في التسعينيات، استؤنفت أنشطة الاستطلاع في المياه البحرية اللبنانية، لكنها لم تتقدم كثيراً حتى عام ٢٠١٣، باتساع نطاق المسوحات الجيوفيزيائية الثنائية الأبعاد لتغطّي كامل مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان وشملت المسوحات الجيوفيزيائية الثلاثية الأبعاد ٧٠٪ من هذه المنطقة. وأظهر تحليل بيانات المسوحات الزلزالية الذي أجرته هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان أنّ المياه البحرية اللبنانية هي عبارة عن منطقة غازية. ثمّ جاءت نتائج الدراسات والأبحاث الصادرة عن مراكز الأبحاث العالمية وكذلك اكتشافات الغاز في المياه البحرية المجاورة لتؤكّد هذه المعلومة.

"تعمل هيئة إدارة قطاع البترول حالياً، على وضع رؤية لتطوير صناعة البترول في لبنان، وستتبلور هذه الرؤية لتتحوّل إلى استراتيجية بعد التأكّد من كميات احتياطي الغاز الموجودة"

وتُقدّر هيئة المسح الجيولوجي الأميركية وجود ١٢٢ تريليون قدماً مكعّباً من الغاز القابل للاستخراج في حوض المتوسّط الذي يشمل المياه البحرية اللبنانية والفلسطينية وجزءاً من المياه البحرية القبرصية. لكنّ هيئة إدارة قطاع البترول تتعامل بحذر مع هذه التقديرات، وتتحفّظ لجهة إعطاء أي أرقام بخصوص كميات احتياطي الغاز، لأنّه لم يتمّ، حتى الآن، حفر أي بئر استكشاف في المياه البحرية اللبنانية.

أمّا بالنسبة إلى الإطار القانوني الذي ينظّم الأنشطة البترولية، فقد وضع المشرّع القانون رقم ٢٠١٠/١٣٢ (قانون الموارد البترولية في المياه البحرية) والمرسوم رقم ٢٠١٣/١٠٢٨٩ (الأنظمة والقواعد المتعلّقة بالأنشطة البترولية)، كما تمّ إنشاء هيئة إدارة قطاع البترول التي تتولى المهام المحدّدة في هذا القانون.

الشكل رقم (١)

الإطار القانوني

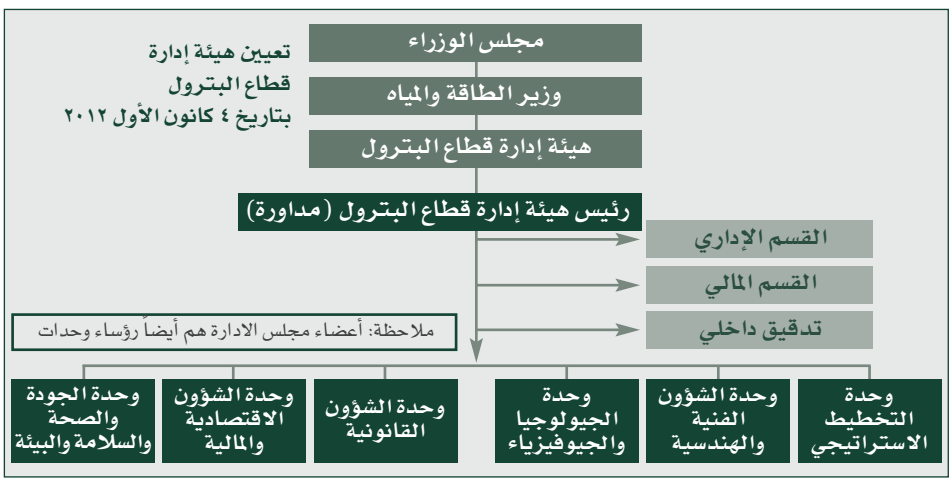

المصدر: هيئة إدارة قطاع البترول

قامت الهيئة فور تشكيلها، بإطلاق دورة التراخيص الأولى لمنح حقوق الاستكشاف والإنتاج في المياه البحرية اللبنانية، وقد تميّزت آلية التأهيل المسبق بأعلى درجات الشفافية والمهنية واحترام المعايير الدولية. وقد فرضت على الشركات معايير مالية وتقنية. المعايير المالية فرضت أن لا تقل موجودات الشركات المشغلة عن ١٠ مليار دولار أميركي، وألا يقل موجودات الشركات غير المشغلة عن ٥٠٠ مليون دولار أميركي، أما المعايير التقنية ففرضت أن تكون الشركات المؤهلة قادرة على التنقيب عن البترول على عمق يزيد عن ٥٠٠ متر تحت البحر. وقد درست ملفات الشركات المقدمة بصورة شاملة لمعرفة مدى استيفائها للمعايير الفنية والمالية أي ما تتمتع به من معرفة ومهارات وخبرات فنية وبيئية وكذلك لجهة صحة بياناتها المالية. وبعد التصفية الأولية لشركات النفط والغاز، تأهّلت اثنتا عشرة شركة كصاحب حق مشغّل وأربعٌ وثلاثون شركة كصاحب حق غير مشغّل* للمشاركة في المزايدة لمنح حقوق الاستكشاف والإنتاج في المياه البحرية اللبنانية. وقد جرى الاعلان عن إطلاق دورة التأهيل المسبق للتراخيص الأولى في المياه البحرية اللبنانية في ٢٠١٣/٥/٢ على أن يتم إقفالها في ٢٠١٣/١١/٤ لكن ذلك لم يتم كونه مرتبط بإصدار الحكومة اللبنانية مرسومي تقسيم المياه البحرية اللبنانية إلى بلوكات و نموذج اتفاقية الاستكشاف والإنتاج (راجع الخانة رقم (١)) والذي كان مقرراً في ٢٠١٣/٩/٢ كحد أقصى.

...من أبرز ميّزات صناعة الاستخراج والإنتاج أنّها تساهم في ارتفاع مستوى الاستثمار في البلاد، ممّا يؤمّن السيولة ويخلق فرص عمل مع إطلاق أنشطة الاستكشاف

وتعمل هيئة إدارة قطاع البترول حالياً، على وضع رؤية لتطوير صناعة البترول في لبنان، وستتبلور هذه الرؤية لتتحوّل إلى استراتيجية بعد التأكّد من كميات احتياطي الغاز الموجودة بالاستناد إلى بيانات آبار الاستكشاف التي ستنتج عن عمليات الحفر في المياه البحرية اللبنانية.

الوضع الحالي لقطاع البترول

في الوقت الحاضر، لاتزال مسودّة مرسوم تقسيم الرقع البحرية ومسودّة قانون الضرائب المتعلقة بالأنشطة البترولية بالإضافة إلى مسودّة مرسوم نموذج اتفاقية الاستكشاف والإنتاج التي تنظّم العلاقة بين الدولة وأصحاب الحقوق بانتظار موافقة مجلس الوزراء. وبعد تصديق هذه المراسيم المذكورة، ستعطي هيئة إدارة قطاع البترول الشركات النفطية مهلة ثلاثة أشهر لتحضير طلباتها وتقديمها على أن تستغرق مراجعة الطلبات وتقويمها من قبل الهيئة ستة أسابيع، يليها فترة شهر، يتمّ بعدها توقيع اتفاقية الاستكشاف والإنتاج في بيروت. وبما أنّ المسوحات الزلزالية الثلاثية الأبعاد قد أُنجزت، فلن يكون من المستبعد أن يبدأ الحفر في المياه البحرية اللبنانية خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية. ولكن وبالرغم من عدم توفّر معلومات أكيدة حول كميات الموارد البترولية في المياه البحرية اللبنانية، وتجنُّبا لتضليل الرأي العام من خلال تزويده بمعطيات غير موثوقة، يبقى من الضروري تحضير الأرضية السليمة لتطوير الصناعة البترولية في لبنان. وفي حال تكلّلت مرحلة الاستكشاف الأولى بالنجاح، فالسؤال الذي سيُطرح على بساط البحث هو: ما هي الخطوات المستقبلية الواجب اتخاذها في قطاع البترول؟ وما هي النتائج المترتّبة على اكتشاف الثروة النفطية؟

المياه البحرية اللبنانية هي عبارة عن منطقة غازية

(*) المشغل: الشركة التي يوافق على تعيينها مجلس الوزراء لتقوم لصالح أصحاب الحقوق البترولية بتنفيذ الأعمال اليومية الخاصة بإدارة الانشطة البترولية.

الشكل رقم (٢)

الجدول الزمني لدورة التراخيص الأولى وفق المخطط الأصلي للهيئة

1	2	3	4	5
موافقة مجلس الوزراء على خارطة دورة التراخيص الأولى – ٢٧ كانون الأول ٢٠١٢	دورة التأهيل ١٥-٢-٢٠١٣ الإعلان عن الشركات المؤهلة ١٨ نيسان ٢٠١٣	إطلاق دورة التراخيص الأولى ٢ أيار ٢٠١٣	تعريفات شركات + هيئة إدارة قطاع البترول حزيران ٢٠١٣	ورشة عمل مع الشركات المؤهلة: اتفاقية الاستكشاف والإنتاج ١٧-١٨ حزيران ٢٠١٣

المهام المنجزة

مسودة مرسوم تقسيم الرقع البحرية مسودة مرسوم نموذج اتفاقية الاستكشاف والإنتاج	مسودة قانون: الضريبة البترولية	تاريخ جديد لاختتام دورة التراخيص الأولى ١٤ آب ٢٠١٤	نتائج دورة التراخيص الأولى تقييم العروض قبل ١٤ تشرين الأول ٢٠١٤	منح التراخيص ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٤

قيد الإنجاز

المصدر: هيئة إدارة قطاع البترول

الشكل رقم (٣)

خارطة ترسيم الرقع البحرية

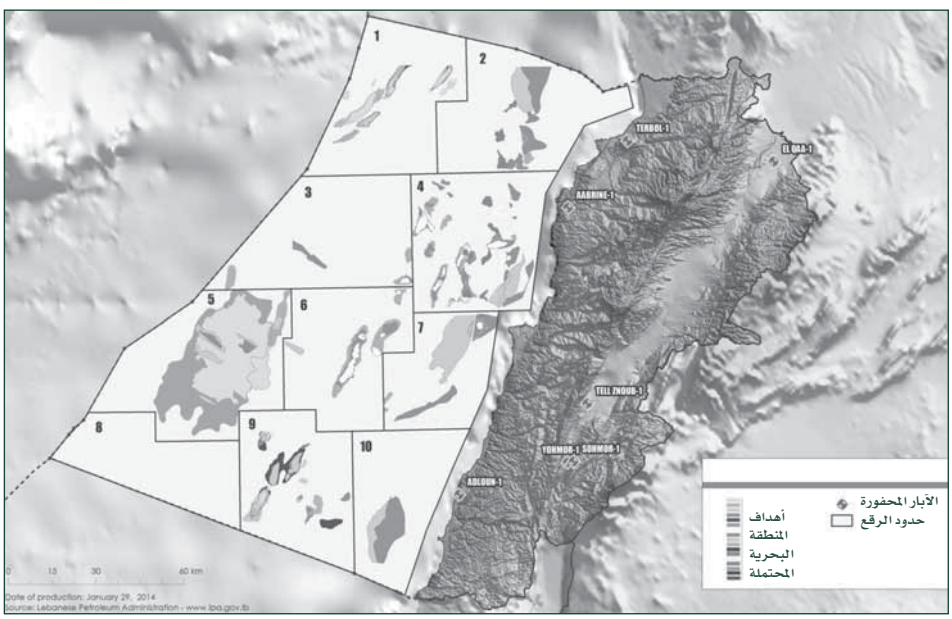

المصدر: هيئة إدارة قطاع البترول

الخانة رقم (١)
اتفاقية الاستكشاف والإنتاج

إن اتفاقية الاستكشاف والإنتاج (EPA) هي عقد بين الدولة وشركات نفط لبنانية أو عالمية، تمنح هذه الأخيرة الحق باستكشاف وتطوير وإنتاج مكامن النفط والغاز الموجودة في المنطقة الاقتصادية الحصرية للبنان. يُمنح هذا الحق للشركات من خلال عملية مزايدة تنافسية، ينظمها قانون الموارد البترولية في المياه البحرية (قانون OPR) وأنظمة وقواعد الأنشطة البترولية (PAR). عند توقيع الشركات لاتفاقية الاستكشاف والإنتاج، تصبح مسؤولة عن الالتزام بجميع شروط قانون OPR والـPAR، بالإضافة إلى جميع القوانين اللبنانية الأخرى.

تشمل اتفاقية الاستكشاف والإنتاج مرحلتين: مرحلة الاستكشاف ويمنح الترخيص للشركات لمدة لا تتجاوز ١٠ سنوات ومرحلة الإنتاج ويمنح الترخيص للشركات لمدة لا تتجاوز ٣٠ سنة.

يُقسم النفط والغاز بين أصحاب الحقوق والدولة كما يلي. أولاً، بالنسبة للغاز، على أصحاب الحقوق أن يدفعوا إتاوات للدولة تعادل ٤٪ من الغاز المنتَج، أما بالنسبة للنفط فتتراوح نسبة الإتاوات وما بين ٥٪ و١٢٪ من الكميّة المنتجة. ثانياً، تخصَص نسبة (تحددها مزايدة) من النفط والغاز لأصحاب الحقوق لكي يعوّضوا التكاليف التي تكبدوها. تتشارك الدولة وأصحاب الحقوق ما يتبقى من النفط والغاز بنسبٍ تحددها مزايدة، والمزايدة تحكمها صيغة تزداد بحسبها حصة الدولة بعد أن يكون أصحاب الحقوق قد استرجعوا كلفة استثماراتهم. على أصحاب الحقوق أيضاً أن يدفعوا جميع الضرائب اللبنانية.

تشترط اتفاقية الاستكشاف والإنتاج على أصحاب الحقوق أن يؤدوا عملياتهم حسب أفضل المعايير العالمية في قطاع البترول، وأن يحافظوا على الصحة والسلامة والبيئة، وأن يعالجوا أي حوادث، وأن يضعوا مبالغ نقدية في صندوق خاص لكي يضمنوا حسن تفكيك الآلات بعد نضوب المكامن. كما أنها تشترط على أصحاب الحقوق محتوى محلياً بإعطاء الأفضلية للبضائع والخدمات اللبنانية عند منحهم العقود، ويجب أن يكون ما لا يقل عن ٨٠٪ من الموظفين لبنانيين. ويُشترط أيضاً تطوير برامج تدريبي لبناء القدرات ولضمان أن يحتل المواطنون اللبنانيون مناصب في الإدارة والهندسة وغيرها من المجالات.

الشكل رقم (٤)

اتفاقية الاستكشاف والإنتاج

المصدر: هيئة إدارة قطاع البترول

الشكل رقم (٥)

اتفاقية الاستكشاف والإنتاج

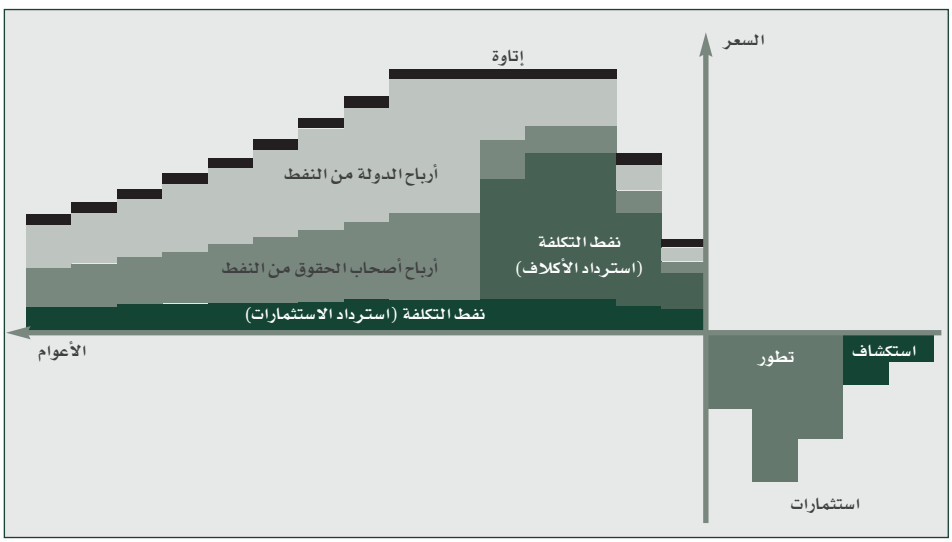

المصدر: هيئة إدارة قطاع البترول

الفرص المتاحة خلال مرحلتي الاستكشاف والإنتاج

يشمل قطاع النفط جميع عمليات التنقيب والاستخراج والتكرير والنقل (غالبًا بواسطة ناقلات النفط وخطوط الأنابيب) وتسويق المنتجات النفطية. وتنقسم مرحلة الاستكشاف إلى فترتين: الفترة الأولى هي فترة الاستكشاف بالمعنى الضيّق للكلمة، وتشمل حفر آبار الاستكشاف للتأكّد من وجود الموارد الهيدروكاربونية. أمّا الفترة الثانية، فهي فترة التقويم التي تشمل حفر آبار التقويم للقيام بالاختبارات والتجارب بهدف تحديد نطاق المكامن وحدودها وخصائصها وإثبات قابلية الموارد البترولية للاستخراج. تستمر مرحلة الاستكشاف ست سنوات لتبدأ بعدها مرحلة الإنتاج التي تستمر خمساً وعشرين سنة، وتشمل أنشطة تطوير حقول النفط والغاز، وبناء المنشآت والإنتاج بمعناه الحصري. وبطبيعة الحال، سيتمّ تحصيل عائدات البترول من قبل الدولة منذ بداية مرحلة الإنتاج. لكنّ هذا لا يعني أنّ الدولة لن تستفيد من أي أرباح خلال مرحلة الاستكشاف، فمن أبرز ميّزات صناعة الاستخراج والإنتاج أنّها تساهم في ارتفاع مستوى الاستثمار في البلاد، ممّا يؤمّن السيولة ويخلق فرص عمل مع إطلاق أنشطة الاستكشاف. وتسهيلاً لعملياتها في المياه البحرية اللبنانية، سوف تقوم شركات النفط والغاز، باستثمار الوقت والمال لتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي تتمحور حول الاستكشاف، والتطوير، والإنتاج وبيع الموارد الهيدروكاربونية. تشكّل هذه الاستثمارات عاملاً مساعداً لإنشاء الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة وتوفير الوظائف سواء من خلال الأنشطة التي تقوم بها شركات النفط والغاز حيث يقع على عاتقها الموجب الذي يقضي بأن تشكّل اليد العاملة اللبنانية نسبة ٨٠٪ من العاملين لديها، أو من خلال العمل في الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة المنشأة في لبنان لهذه الغاية.

"...لاتزال مسودّة مرسوم تقسيم الرقع البحرية ومسودّة قانون الضرائب المتعلقة بالأنشطة البترولية بالإضافة إلى مسودّة مرسوم نموذج اتفاقية الاستكشاف والإنتاج ...بانتظار موافقة مجلس الوزراء"

على صعيد آخر، فإنّ كلفة بئر الاستكشاف في المياه البحرية اللبنانية تتراوح بين ١٢٠ و١٨٠ مليون دولار أميركي، ويمكن التخطيط لحفر عدّة آبار في الرقع الممنوحة للمزايدة، كما تشمل الأنشطة المتعلّقة بحفر آبار الاستكشاف كل من التغليف والتدعيم والخدمات اللوجستية والنقل البحري والبري والمطاعم وسائر الخدمات. وتنصّ اتفاقية الاستكشاف والإنتاج على موجب تخصيص نسبة ٨٠٪ من الوظائف، التي قد تتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ وظيفة لكل بئر، لمهندسين وتقنيين لبنانيين، كما ستتمكّن الشركات اللبنانية الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة بنسبة ٥٠٪ من مجمل الأموال المستثمرة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الاستثمارات المخصّصة لأنشطة التقويم ستشهد نموّاً ملحوظاً نتيجة زيادة عدد الآبار التي سيتمّ حفرها والتقنيات المعقّدة المستعملة في الاختبارات والتجارب. وفي هذه الحالة أيضاً، سوف تستفيد الشركات اللبنانية الصغيرة والمتوسطة من نصف الأموال المستثمرة، وستتوفّر مئات فرص العمل. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاستثمار المرتبط بتطوير حقول النفط والغاز في قاع البحر وبناء منشآت المعالجة فوق سطح البحر سيشهد ارتفاعاً كبيراً، ويبلغ مليارات الدولارات. وسوف تشمل الهندسية، حفر عدّة آبار إنتاج، وتركيب الأنابيب في قاع البحر، وبناء منشآت التخزين، والنقل والمعالجة، الأمر الذي سيتيح لشركات الهندسة والبناء اللبنانية وشركات الخدمات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من هذه الأموال بنسبة تتراوح بين ٥٠٪ و٦٠٪ ، ممّا سيؤدّي أيضاً إلى خلق آلاف فرص العمل للتقنيين والمهندسين. بعد إنجاز بناء المنشآت، يبدأ

"ولا بدّ من التشديد على ضرورة إيجاد أراضٍ لهذه الصناعة ممّا يحتّم استصدار تشريعات جديدة تأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية في لبنان"

الإنتاج وينخفض عدد الوظائف إلى المئات ليتركّز في مجال عمليات الإنتاج، لكن الدولة ستبدأ بتحصيل عائدات البترول التي سيؤول جزء منها إلى الصندوق السيادي الذي لم تُحدّد هيكليته التنظيمية بعد.

> **تبقى مسألة إيجاد تقنيين متخصّصين في الوقت المطلوب تحدّياً حقيقياً يستلزم تكثيف الاستثمار في قطاعي التعليم المهني الرسمي والخاص**

باختصار، ومن جهة أولى، فإنّ تطوير حقول النفط والغاز سيجذب استثمارات مهمّة ويخلق مئات فرص العمل خلال فترة زمنية محدودة تمتدّ من ثلاث إلى خمس سنوات، وستزدهر الصفقات التجارية ويتمكّن المواطنون اللبنانيون والشركات الصغيرة والمتوسطة المعنية بأنشطة الاستكشاف من تصدير خبراتهم إلى السوق الإقليمي وأوروبا الجنوبية. ومن جهة ثانية، فإن صناعة الاستخراج والإنتاج ستفتح الطريق أمام لبنان ليكرّس مكانته على الخارطة العالمية للبحث العلمي في مجال العلوم الجيولوجية، وتصميم النماذج الاقتصادية، والكيمياء والاقتصاد.

الفرص المتاحة في قطاع الصناعات البتروكيميائية والتسويق

ما هو السبيل إلى تعزيز عائدات البترول من دون الاعتماد على الصندوق السيادي وحده؟

الجواب على هذا السؤال يكمن في تطوير السوق المحلي للغاز. فالانتقال من إنتاج الطاقة بواسطة النفط إلى إنتاجها بواسطة الغاز يوفّر ١.٥ إلى ٢ مليار دولار في السنة. كما أنّ تطوير الصناعة البتروكيميائية والصناعة التي تستهلك كمية كبيرة من الطاقة سيساهمان في خلق آلاف الوظائف الدائمة لأكثر من عشرين سنة. وقد أُجريت دراسة نوعية حول الصناعات التي يمكن تطويرها في لبنان، ويجب القيام بدراسات الكمية والجدوى فور المباشرة بأنشطة الاستكشاف بهدف الحصول على معلومات دقيقة حول أثر الصناعات البتروكيميائية والتسويق. ومن الصناعات القابلة للتطوير نذكر: الغاز الطبيعي المسال، تسييل الغاز (GTL)، محطات توليد الطاقة، الميثانول والاثيلين والأسمدة، اليوريا، والألمنيوم، وغيرها...

للغاز الطبيعي المسال أهمية كبيرة في تطوير الغاز المستخرج من المياه البحرية. وفور توقيع اتفاقية الاستكشاف والإنتاج، يُعتبر السوق مضموناً لتصريف هذا الإنتاج لأكثر من عشرين سنة.

أمّا بالنسبة إلى تسييل الغاز (GTL)، فهو يحدّ من الاعتماد على المنتجات البترولية المكرّرة ويعزّز احتمال تصديره إلى السوق الإقليمي، كما يساهم في تطوير أنشطة أخرى وبشكل رئيسي نقل الغاز بعد تسييله بواسطة الأنابيب، أو عبر الناقلات والموانئ.

> **(من الضروري أن تبدأ) الشركات بالاستعداد منذ الآن، وذلك من خلال التعاون مع شركات أجنبية لديها خبرات مهمة في مجال الصناعات النفطية**

وفي ما يتعلّق بمحطات توليد الطاقة، فإنّ مؤسسة كهرباء لبنان تخطّط لتطوير محطات توليد الطاقة بواسطة الغاز لتأمين استهلاك السوق المحلي، كما أنّ توسيع نطاق هذه المحطات لتشمل السوق الإقليمي يشكّل فرصة ثمينة يجب استغلالها.

بالإضافة إلى ما تقدّم، فإنّ الميثانول والإثيلين يُستعملان في صناعة البلاستيك والمذيبات لتأمين حاجات استهلاك السوقين المحلي والإقليمي، فعلى سبيل المثال، من المتوقّع أن يصل النموّ العالمي

لاستهلاك البلاستيك إلى نسبة ٥٪ في السنوات القادمة. أمّا في ما يتعلّق بإنتاج الإثيلين، فإنّ كلفته في البلدان غير المنتجة كأوروبا الغربية وجنوب آسيا، تفوق خمس مرات كلفته في البلدان المنتجة للغاز، وبالتالي فإنّ الفرص متاحة لتصديره إلى الأسواق الإقليمية وأسواق أوروبا الجنوبية. كذلك، هناك إمكانية كبيرة لتصدير الأمونيا واليوريا إلى الأسواق الإقليمية، ويؤدّي تطوير مصانع اليوريا إلى تطوير وتنمية قطاعات أخرى كالنقل والأنابيب.

"...خلال فترة زمنية محدودة تمتدّ من ثلاث إلى خمس سنوات، سيتمكّن المواطنون اللبنانيون والشركات الصغيرة والمتوسطة المعنية بأنشطة الاستكشاف من تصدير خبراتهم إلى السوق الإقليمي وأوروبا الجنوبية ...(و) ستفتح الطريق أمام لبنان ليكرّس مكانته على الخارطة العالمية للبحث العلمي"

وعلى صعيد التوظيف، يشكّل استهلاك الغاز عاملاً أساسياً لتحديد عدد وطبيعة الوظائف المستحدثة والمصنّفة حسب المعدّل السنوي للتوظيف المباشر وغير المباشر، فضلاً عن التوظيف الطويل الأمد المباشر وغير المباشر والتشجيع على التوظيف الطويل الأمد. بالاستناد إلى التقديرات الصادرة عن الدول النامية الحديثة العهد بإنتاج للغاز، تشكّل نسبة الوظائف الإدارية ٢٥٪، الوظائف التقنية والهندسية ٤٠٪، والوظائف الأخرى ٣٥٪.

الجدول رقم (١)

الصناعات البتروكيميائية التوقعات بحسب المشروع وفق دراسات أولية

	Methanol/Ethylen الميثانول أثيلين	LNG الغاز الطبيعي المسال	GTL تسييل الغاز	Fertilizer أسمدة	Aluminum w/power ألمنيوم
الغاز المستهلك (مليون قدم مكعب)	16	225	130	15	60
مساحة أراضي المصانع (هكتار)	20	200	20		200
متوسط وظائف العمل مباشرة	100	450	500	80	300
متوسط وظائف العمل غير مباشرة	2000	4000	4000	1000	2000

والجدير ذكره أن فرص التوظيف ستزداد مع ازدياد الطاقة الإنتاجية للمحطات والاستهلاك اليومي للغاز وذلك بحسب المشروع.

التحدّيات

من أجل ضمانة فعالية تطوير صناعة الاستخراج والصناعات البتروكيميائية، يترتّب على لبنان مواجهة تحديات كثيرة تشمل حسن استعمال الأراضي، البنى التحتية والتعليم، كما يجب تطوير البنى التحتية كما يلي:

- بالنسبة إلى إنتاج الغاز في المياه البحرية: منشآت المرافئ، السفن المخصّصة للخدمات، معدّات ومستودعات التخزين، تخزين المواد الغذائية والاستهلاكية، المنشآت المعدّة لهبوط طائرات الهيليكوبتر، أماكن سكن العمّال والمنشآت الطبية.

- بالنسبة إلى منشآت معالجة الغاز في البرّ ومحطة تصدير الغاز الطبيعي المسال: مواقع الأراضي، الأنابيب، ينابيع المياه، الطرق، معدّات ومستودعات التخزين، تخزين المواد الاستهلاكية، منشآت المرافئ المخصّصة لاستقبال المعدّات من الخارج والمواد المعدّة للتصدير، إمدادات الطاقة وتوزيعها، صهاريج التخزين، منشآت إعادة التغويز، شبكة الصرف الصحي، أماكن سكن العمّال، المنشآت الغذائية، المنشآت الترفيهية، المنشآت الطبية، المنشآت المعدّة لهبوط الطائرات.
- بالنسبة إلى تسييل الغاز والأسمدة: مواقع الأراضي، الأنابيب، ينابيع المياه، الطرق، معدّات ومستودعات التخزين، تخزين المواد الاستهلاكية، منشآت المرافئ المخصّصة لاستقبال المعدّات من الخارج والمواد المعدّة للتصدير، صهاريج التخزين، شبكة الصرف الصحي، أماكن سكن العمّال، المنشآت الغذائية، المنشآت الترفيهية، المنشآت الطبية، المنشآت المعدّة لهبوط الطائرات.
- بالنسبة إلى أنابيب الغاز: حق المرور، استعمال الطرق، الأراضي المخصّصة لمحطات الضواغط، إمدادات الطاقة وتوزيعها، معدّات ومستودعات التخزين، أنابيب التخزين، أنظمة التحكّم.

"...وضع لبنان اليوم أفضل مما كانت عليه أوضاع دول أوروبية أخرى عندما بدأت أنشطة الاستكشاف والإنتاج فيها"

يبيّن الجدول أعلاه أنه يجب تخصيص ٧٠٪ من الوظائف للتقنيين، والمدراء أو المهندسين. وتجدر الإشارة إلى أنّ استحداث آلاف الوظائف في الصناعات الاستخراجية أو البتروكيميائية يتطلّب وجود قوة عاملة ذات كفاءة عالية. وبالرغم من أنّ الجامعات الرسمية والخاصة قادرة على تأمين المهندسين المطلوبين للعمل، تبقى مسألة إيجاد تقنيين متخصّصين في الوقت المطلوب تحدّياً حقيقياً يستلزم تكثيف الاستثمار في قطاعي التعليم المهني الرسمي والخاص حرصاً على استفادة المجتمع بأسره من الصناعة البترولية. كما تجدر الإشارة إلى التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في لبنان وضرورة الامتثال إلى المعايير العالمية للصناعة النفطية، وبخلاف ذلك لن يكون بإمكانها المنافسة والاستفادة من الاستثمارات الهائلة التي سيجري توظيفها. لذلك من الضروري أن تبدأ هذه الشركات بالاستعداد منذ الأن، وذلك من خلال التعاون مع شركات أجنبية لديها خبرات مهمة في مجال الصناعات النفطية .

ولا بدّ من التشديد على ضرورة إيجاد أراضٍ تتراوح مساحتها بين ٢٠ هكتار بهدف إنشاء مصانع الميثانول، و١٥٠ هكتار لإنشاء قطار الغاز الطبيعي المسال، و٢٥٠ هكتار لبناء مصانع الألومينيوم، ممّا يحتّم استصدار تشريعات جديدة تأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية في لبنان.

الخلاصة والتوصيات

إن وضع لبنان ليس سيئاً على الإطلاق، فلدينا قانون وأنظمة ومراسيم لإدارة صناعة الاستكشاف والإنتاج، لا نقول بأن الوضع مثالي، ولكن وضع لبنان اليوم أفضل مما كانت عليه أوضاع دول أوروبية أخرى عندما بدأت أنشطة الاستكشاف والإنتاج فيها. دعونا نبدأ أقله بالجولة الأولى من الاستكشاف بما يساعد على تهيئة بيئة مناسبة لتطوير النظم الحالية. وأعتقد أنه فور تأكيد وجود موارد نفطية فإن الإصلاحات سوف تتقدم سريعاً، إذ ليس منطقياً أن نطلب من المعنيين في لبنان المباشرة بالاستعدادات والتحضيرات في حال بقيت الاحتمالات غير مؤكدة.

إن اكتشاف الموارد الهيدروكاربونية في المياه البحرية اللبنانية يشكّل عامل جذب للاستثمارات الأجنبية المهمّة، ويساهم في خلق فرص عمل منذ بدء أنشطة الاستكشاف، مروراً بالمعالجة وصولاً إلى الصناعات البتروكيميائية. لذلك، وبهدف الاستفادة من الصناعة البترولية، يجب أخذ التوصيات التالية بعين الاعتبار:

- وضع سياسة حديثة لاستعمال الأراضي المخصّصة لتكون مواقع للصناعات البترولية مع الأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية، العمران، حماية المواقع الطبيعية والثقافية، حماية الأراضي الزراعية وحماية البيئة.
- تطوير البنى التحتية: الطرق، الأنابيب، المرافئ، المراكز الطبية، المطارات ومهابط المروحيات.
- التعليم: تطوير وتحديث قطاع التعليم وإنشاء مختبرات أبحاث للعلوم الجيولوجية، الرياضيات والكيمياء.

ويجب المباشرة بهذه الإصلاحات على وجه السرعة بهدف جذب المستثمرين وتلافياً للمساوئ التالية:

- اضطرار شركات النفط والغاز التي تقوم بعمليات الاستكشاف إلى استعمال منشآت دول أخرى والاستعانة بتقنيين غير لبنانيين لتطوير حقول الغاز في لبنان.
- قيام المستثمرين في قطاع الصناعة البتروكيميائية بإنشاء مصانعهم في دول أخرى منتجة للغاز كقبرص وتركيا واليونان وكرواتيا...